

Distr.  
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/68/6/Add.1

12 November 2012

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج  
الأمم المتحدة  
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف  
لتنفيذ بروتوكول مونتريال  
الاجتماع الثامن والستون  
مونتريال، 3-7 ديسمبر/كانون الأول 2012

## إضافة

### تقارير الحالة والامتثال

تصدر هذه الوثيقة من أجل إضافة:

- الجزء الخامس: تقارير بشأن أنشطة تعبئة الموارد؛
- الجزء السادس: تقارير التحقق والتقارير المرحلية لمشروعات بروميد الميثيل؛
- الجزء السابع: التقرير المرحلي لليونيبي بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية.

## الجزء الخامس: تقارير بشأن أنشطة تعبئة الموارد

1- وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والستين على تمويل قدره 680 000 دولار أمريكي لأربعة مشروعات فردية عالمية لتعبئة الموارد ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي) (200 000 دولار أمريكي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) (100 000 دولار أمريكي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (200 000 دولار أمريكي) والبنك الدولي (180 000 دولار أمريكي). وتهدف هذه المشروعات إلى تعبئة الموارد لتحقيق منافع مناخية أكبر من تلك التي يمكن تأمينها من خلال إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وحدها. وقدم اليونديبي واليونيب واليونيدو والبنك الدولي تقارير مرحلية إلى الاجتماع السادس والستين. وقررت اللجنة التنفيذية، في المقرر 15/66 (م) و(س)، أن تطلب إلى اليونيب والبنك الدولي تقديم تقرير آخر إلى الاجتماع الثامن والستين.

### مشروع عالمي: تعبئة الموارد لتحقيق منافع مشتركة للمناخ (اليونيب)

#### التقرير المرحلي

2- على الرغم من العديد من الرسائل التذكيرية، لم يقدم اليونيب إلى الأمانة تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع تعبئة الموارد لتحقيق منافع مشتركة للمناخ.

#### توصية الأمانة

3- قد ترغب اللجنة التنفيذية في حث اليونيب على أن يقدم التقرير النهائي لهذا المشروع بحلول الاجتماع التاسع والستين، أو وإعادة الأموال الموافق عليها لهذا المشروع لو لم يحرز أي تقدم في ذلك الوقت.

### مشروع عالمي: تعبئة الموارد لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتحقيق منافع مشتركة للمناخ (البنك الدولي)

#### التقرير المرحلي

4- قدم البنك الدولي معلومات عن التقدم المحرز بين الاجتماعين السادس والستين والسابع والستين بشأن تعبئة الموارد. وأكد البنك الدولي من جديد في تقريره أن الهدف من هذه الدراسة الجارية حالياً هو تحديد وإبراز مصادر تمويل أخرى لإجراء عمليات تحسين في كفاءة الطاقة والتي يمكن الاستفادة منها إلى جانب التحول إلى تكنولوجيا غير المواد المستنفدة للأوزون الذي يموله الصندوق المتعدد الأطراف. ومن شأن ذلك أن يسد الفجوات المحتملة في التمويل ويعالج الفرص الضائعة المحتملة خلال تنفيذ مشروعات إزالة المواد المستنفدة للأوزون وأن يحقق أقصى قدر من أوجه التآزر مع تمويل المناخ بصفة عامة، مع التركيز بشكل خاص على حافظتي البنك الدولي بشأن كفاءة استخدام الطاقة والمناخ.

5- وقدم التقرير عرضاً أكثر تفصيلاً للدراسة المقترحة، مع توضيحات مشروحة لكل قسم محدد من التقرير المقترح. وسيتناول التقرير عناصر تمويل التخفيف من حدة تغير المناخ، ووفورات الطاقة، والنماذج المفاهيمية للتسييل مقدماً، وخيارات لتقاسم الأرباح، فضلاً عن فرص الاستثمار. وأشار البنك الدولي كذلك إلى تغيير في نهج هذه الدراسة حيث ستستخدم الآن الخبرة الداخلية للبنك بشأن تمويل المناخ بدلاً من المقترح الأصلي بالاستعانة بشركة استشارية مستقلة للاضطلاع بها. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً للضعف الحالي الذي يشهده سوق الكربون، سوف تركز هذه الدراسة بدرجة أقل على تسييل الاعتمادات مقدماً من تمويل الكربون ولكنها ستركز بدلاً من ذلك على الفرص الأوسع نطاقاً لتمويل المناخ لتحقيق وفورات الطاقة.

6- وقدم البنك الدولي أيضاً معلومات عما وصفه بعناصر مشتركة بين المجالات التي تحتاج إلى النظر فيها في السعي إلى إعداد خيارات لحزم التمويل الأوسع نطاقاً مثل إضافية المشروعات المقترحة، والشفافية والحكم الرشيد؛ وضمان أن هذه المشروعات سوف تتجنب الحوافز الضارة للبلدان؛ واستكشاف إمكانيات تقاسم الأرباح، بما في ذلك إعادة الأموال إلى الصندوق المتعدد الأطراف؛ وضمان استدامة المشروعات المقترحة؛ وتجنب الازدواجية في مشروعات مماثلة، ومعلومات عن تكاليف المعاملات، على النحو المطلوب بموجب المقرر 23/63 (أ)(2). ويرد التقرير المقدم من البنك الدولي بوصفه المرفق الأول بهذه الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/68/6/Add.1).

تعليقات الأمانة

7- قدمت الأمانة تعليقات وملاحظات على التقرير المرحلي المقدم من البنك الدولي، وأجرت نقاشا بشأن عدة مسائل، وخاصة تلك التي تتعلق بتغيير النهج المتبع في الدراسة، وروابط التمويل الحالي لكفاءة الطاقة من مصادر أخرى، وكيف يراعى ذلك في هذا المشروع، وكيف سيؤدي ناتج المشروع إلى تعبئة الموارد، من بين أمور أخرى. وطلبت الأمانة أيضا توضيحات بشأن التقدم الحالي للدراسة وما إذا كان توفيت إكمالها قد تغير، مع تأكيد أهمية إتاحة هذه المعلومات للدول وهي تستعد للمرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

8- وفي المناقشة، أوضح البنك الدولي أنه تم بالفعل تشكيل فريق لهذا الغرض في البنك الدولي، وقد بدأ حاليا تحليلا للحواظ المتاحة في البنك، لا سيما تلك التي تتعلق بأوجه التآزر المحتملة ويمكن أن تكون مصادر تمويل في المستقبل. كما أوضح أن التغيير في النهج لإكمال الدراسة بالموارد الداخلية بدلا من العمل مع استشاري خارجي حدث لأن هذه الدراسة تمثل فرصة للربط مع أنشطة البنك الدولي المتعلقة بتمويل الطاقة، وتمويل المناخ وتعميم أنشطة الأوزون. ويرى البنك ذلك يشكل فرصة مهمة يمكن أن تسمح بتحديد مشروعات تربط إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بأولويات البنك الأخرى، نظرا لأن هناك العديد من المصادر المحتملة غير المستغلة داخل البنك نفسه. غير أن البنك الدولي أوضح أنه سيستكشف في الوقت نفسه أيضا فرصا خارج البنك وليس داخله فقط.

9- واستجابة لقلق الأمانة من أن الناتج قد يكون مجرد عملية نظرية، أكد البنك الدولي أن التقرير سيتضمن أمثلة عملية على كيفية معالجة فجوة التمويل، باستخدام مشروعات محددة كحالات. كما أكد أن الناتج النهائي سيكون جاهزا للنظر فيه في الاجتماع التاسع والستين للجنة التنفيذية حسبما كان مقررا.

توصية الأمانة

10- قد ترغب اللجنة التنفيذية في الإحاطة علما بالتقرير المؤقت بشأن تعبئة الموارد لتحقيق منافع مشتركة للمناخ الذي قدمه البنك الدولي وحث البنك الدولي على تقديم التقرير النهائي للدراسة بحلول الاجتماع التاسع والستين.

**الجزء السادس: تقارير التحقق والتقارير المرحلية لمشروعات بروميد الميثيل**

11- إن تقارير التحقق وتقارير بروميد الميثيل التي قدمت ولم تكن جزءا من طلبات شريحة أو تقرير إكمال مشروع ينظر فيها في تقارير الحالة ووثيقة الامتثال عملا بالمقرر 16/66(ب)4. وقدمت تقارير التحقق إلى الاجتماع الثامن والستين بشأن الاتفاقات المتعددة السنوات التالية: الصين: خطة قطاع عوامل التصنيع (المرحلة الثانية) حالة إزالة رابع كلوريد الكربون من تطبيقات التصنيع - المرحلة الثانية؛ ونيجيريا: تقرير مرحلي بشأن التنفيذ النهائي (2010 2012) وتقرير التحقق من الاستهلاك لعامي 2009 و2010؛ وتونس: الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون (تقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات لعام 2010). وقدم تقرير بشأن بروميد الميثيل لكوستاريكا.

**الصين: خطة قطاع عوامل التصنيع (المرحلة الثانية): حالة إزالة رابع كلوريد الكربون في تطبيقات عوامل تصنيع المرحلة الثانية (البنك الدولي)**

12- يقدم البنك الدولي إلى الاجتماع الثامن والستين، بالنيابة عن حكومة الصين، وثيقتين متعلقتين بإنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون في استخدامات عوامل التصنيع:

(أ) تقرير التحقق بشأن استهلاك رابع كلوريد الكربون في عام 2010 لخطة قطاع عوامل التصنيع - المرحلة الثانية؛

(ب) تقرير التحقق بشأن إنتاج والاستهلاك رابع كلوريد الكربون في عام 2010.

13- وقد تم صرف جميع شرائح التمويل بموجب المرحلة الثانية وتنفيذ البرنامج.

14- وأفادت الأمانة في الاجتماع الخامس والستين بأنه في التحقق لعام 2010 المقدم بالفعل في ذلك الوقت، قام البنك الدولي بتغيير شكل تقرير التحقق فيما يتعلق بإنتاج عوامل التصنيع واستهلاك رابع كلوريد الكربون في الصين مقارنة بالتقارير السابقة. وأشارت الأمانة إلى أنه لم تتم زيارة عدد من الشركات التي جرت فيها تغييرات في عام 2010، مثل إغلاق المرافق أو التحويل.

15- وأصدرت اللجنة التنفيذية المقرر 10/65 (ط) لتطلب إلى البنك الدولي توفير تحقق مستقل من استهلاك وإنتاج رابع كلوريد الكربون للاستخدامات الخاضعة للرقابة في عام 2010، وينبغي، كحد أدنى، أن يتحقق من وضع نظام للرصد ونوعية المعلومات المقدمة من خلال النظام، والقيام بزيارات ميدانية إلى الشركات ذات الصلة التي لم تتم زيارتها حتى الآن وإعادة زيارة عينة من تلك التي تم زيارتها بالفعل من أجل جمع البيانات اللازمة لتقرير التحقق.

16- واستعرضت الأمانة تقارير التحقق المستلمة ولاحظت:

(أ) أن التحقق يشمل الآن أربع شركات إضافية في خطة المرحلة الثانية لم يزرها المحققون من قبل، من بين قائمة تتألف من تسع شركات لم ينته فيها التحقق، كانت الأمانة قد أرسلتها إلى البنك الدولي قبل الاجتماع الخامس والستين؛ والشركات الخمس المتبقية هي Changshu Xiangyang و Yixing Yonggu و Yancheng Runhua و Sanonda (Jinzhou) و Jiangsu و Changlong (نم تفكيك خطين)؛

(ب) أنه لم يتم التحقق من وضع نظام رصد رابع كلوريد الكربون ونوعية المعلومات المقدمة من خلال النظام. وطلبت الأمانة إلى البنك الدولي تعديل تقرير التحقق وفقا لذلك. وقدم البنك الدولي توضيحا من صفحة واحدة عن تشغيل نظام الرصد على الإنترنت يصاحبه تقييم لجودة المعلومات، ولم يدمج التوضيح في تقرير التحقق.

17- وتشير الأمانة إلى أنها لاحظت في الوثائق المقدمة إلى الاجتماع الخامس والستين أن البنك الدولي قدم تقارير تحقق ممتازة فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والمرحلة الثانية وإنتاج رابع كلوريد الكربون بالنسبة لجميع السنوات حتى نهاية عام 2009، يؤكد فيها أن التخفيضات المتفق عليها في الاستهلاك والإنتاج تحققت وتم تحويل قدرات التصنيع ذات الصلة أو تفكيكها.

18- وتود الأمانة أن تشير إلى الانتهاء من تنفيذ خطط المرحلة الأولى والمرحلة الثانية في الصين، وإلى أن اللجنة التنفيذية طلبت إلى الوكالات المنفذة، في المقرر 16/66(ب)(4)، تقديم تقارير إكمال المشروعات والاتفاقات المتعددة السنوات إلى جانب أي تقارير تحقق متاحة بشأن جملة مواد من بينها رابع كلوريد الكربون.

#### التوصية

19- قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في مطالبة البنك الدولي بأن يقدم، بالنيابة عن حكومة الصين، تقريرا عن إكمال المشروعات لخطة قطاع عوامل التصنيع - المرحلة الثانية مصحوبا بتقرير تحقق منفتح لعام 2010 للقطاع فضلا عن إنتاج والاستهلاك رابع كلوريد الكربون، بما يتماشى مع المقرر 10/65(ط)، في موعد لا يتجاوز الاجتماع السبعين للجنة التنفيذية.

#### **نيجيريا: تقرير مرحلي بشأن التنفيذ النهائي (2010-2012) وتقرير التحقق من الاستهلاك لعامي 2009 و2010**

20- بالنيابة عن حكومة نيجيريا، قدم اليونديبي، بوصفه الوكالة المنفذة، إلى الاجتماع الثامن والستين للجنة التنفيذية تقرير تحقق من الاستهلاك لعامي 2009 و2010 وكذلك تقريرا بشأن تنفيذ خطة الإزالة الوطنية للمواد الكلوروفلوروكربونية. وتمت الموافقة على خطة الإزالة الوطنية لنيجيريا من قبل اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والثلاثين لتحقيق الإزالة الكاملة لاستهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في البلد بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وقد تمت الموافقة على تمويل قدره 13 130 786 دولارا أمريكيا زائد تكاليف دعم الوكالة على ثماني شرائح، وعلى آخر شريحتين منها في الاجتماع التاسع والخمسين في عام 2009. ويؤكد تقرير التحقق بيانات المادة 7 التي قدمتها نيجيريا لعامي 2009 و2010، بمستوى استهلاك قدره 15.13 طن من قدرات استنفاد الأوزون لعام 2009 و0 طن من قدرات استنفاد الأوزون لعام 2010. ويقدم التقرير أيضا نظرة ثاقبة على التحسن الكبير الذي

حدث منذ عام 2003 لإدارة البيانات من قبل سلطة الجمارك فضلا عن العلاقة بين الجمارك ووحدة الأوزون الوطنية، مما أدى إلى توافر بيانات موثوقة عن الاستهلاك. ويغطي تقرير التنفيذ الفترة من يناير/كانون الثاني 2010 حتى الآن. وفي تلك الفترة، تم تحويل شركتين إضافيتين من شركات الرغاوي، ليصل المجموع إلى 112 شركة. وقد تم تدريب أكثر من مائة وسبعة من موظفي الجمارك، مما أدى إلى تدريب ما مجموعه 803 من موظفي الجمارك و500 من وكلاء الشحن. ومع 1 400 تقني خدمة تبريد تم تدريبهم منذ عام 2010، يصل مجموع عدد التقنيين المدربين في إطار المشروع إلى 10 813 شخصا. وأفاد اليونديبي بأن هناك في الوقت الحالي رصيد متبقي قدره 38 785 دولارا أمريكيا، سيستخدم جزء منه لنشر "تنفيذ الخطة الوطنية لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية في نيجيريا: تحقيق الهدف بالضبط"، في حين من المقرر إعادة الرصيد المتبقي إلى الصندوق المتعدد الأطراف أو خصمه من تمويل لخطّة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في المستقبل.

21- أوصت الأمانة للجنة التنفيذية، بعد الاطلاع على الطلب بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بتقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في نيجيريا لعامي 2009 و2010؛

(ب) الإحاطة علما بتقديم تقرير بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية لنيجيريا في الفترة 2010 إلى 2012؛

(ج) الموافقة على استخدام جزء من الأموال المتبقية لمنشور وإعادة الرصيد إلى الصندوق المتعدد الأطراف، كما هو مقترح في الطلب.

**تونس: الخطة الوطنية لإزالة المواد المستفدة للأوزون (تقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات لعام 2010)**

22- بالنيابة عن حكومة تونس، قدم البنك الدولي، بوصفه الوكالة المنفذة، إلى الاجتماع الثامن والستين للجنة التنفيذية تقرير التحقق من الاستهلاك لعام 2010، على النحو المطلوب في المقرر 10/65(و)(3). وقد تمت الموافقة على الخطة الوطنية لإزالة المواد المستفدة للأوزون لتونس في الاجتماع التاسع والأربعين في عام 2006، لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات. ويؤكد تقرير التحقق عدم وجود واردات من المواد الكلوروفلوروكربونية ولا الهالونات في عام 2010، وأن استهلاك البلد في عام 2010 لكل مجموعة من مجموعتي المواد كان قدره صفر طن من قدرات استنفاد الأوزون. وأكد تقرير التحقق أيضا موثوقية عملية مراقبة استيراد المواد المستفدة للأوزون المدرجة في المجموعتين الأولى والثانية من المرفق ألف (أي المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات)، وأن إجراءات مراقبة استيراد المواد المستفدة للأوزون تطبق بصورة مناسبة في كل خطوة من خطوات عملية الاستيراد. غير أن عملية إصدار التراخيص لا تغطي حاليا الواردات للشركات التي تصدر جميع السلع المصنعة.

23- وتوصي الأمانة للجنة التنفيذية، بعد الاطلاع على الطلب، بالإحاطة علما بتقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات في تونس لعام 2010.

**كوستاريكا: تقرير مرحلي بشأن تنفيذ الإزالة الكاملة لبروميد الميثيل المستخدم كغاز تبخير في إنتاج البطيخ والزهور، والموز، ومشاتل التبغ، وأحواض بذور، باستثناء تطبيقات الحجر الصحي السابق للشحن (اليونديبي)**

*معلومات أساسية*

24- بالنيابة عن حكومة كوستاريكا، قدم اليونديبي إلى الاجتماع الثامن والستين التقرير المرحلي السنوي لعام 2012 بشأن تنفيذ الشريحة الخامسة من مشروع الإزالة الكاملة لبروميد الميثيل المستخدم كغاز تبخير في البطيخ والزهور والموز ومشاتل التبغ، وأحواض البذور، باستثناء تطبيقات الحجر الصحي السابق للشحن.

25- ووافقت اللجنة التنفيذية من حيث المبدأ على المشروع في اجتماعها الخامس والثلاثين، إلى جانب تمويل للشريحة الأولى (1 211 321 دولارا أمريكيا زائد تكاليف دعم الوكالة البالغة 143 245 دولارا أمريكيا لليونديبي). وتمت الموافقة على الشريحتين الثانية والثالثة، بتكلفة إجمالية قدرها 1 938 114 دولارا أمريكيا زائد تكاليف دعم الوكالة البالغة 145 359 دولارا أمريكيا، في الاجتماع الثالث والأربعين والشريحة الرابعة، بتكلفة إجمالية قدرها

969 057 دولارا أمريكيا زائد تكاليف دعم الوكالة البالغة 72 679 دولارا أمريكيا في الاجتماع التاسع والأربعين. وفي الاجتماع التاسع والخمسين، وافقت اللجنة التنفيذية على الشريحة الخامسة من المشروع بتكلفة إجمالية قدرها 726 791 دولارا أمريكيا زائد تكاليف دعم الوكالة البالغة 504 509 دولارات أمريكية لليونديبي، وفقا للجدول الزمني للصرف التالي 363 400 دولار أمريكي في عام 2009؛ و255 000 دولار أمريكي في نهاية عام 2010، و108 391 دولارا أمريكيا في نهاية عام 2012، على أساس الفهم أن صرف الأموال لعامي 2010 و2012 سيتوقف على تقرير يقدمه اليونديبي يفيد بأنه قد تم تحقيق أهداف الإزالة (المقرر 36/59(ج)). كما طلب المقرر 36/59(د) إلى اليونديبي تقديم تقارير مرحلية سنوية بشأن تنفيذ المشروع، بما في ذلك تقارير مالية، إلى أن يتم الانتهاء من المشروع.

#### التقرير المرحلي السنوي

26- أدخلت تكنولوجيايات بديلة في جميع المزارع، بما في ذلك التشميس في تركيبة مع التبخير الحيوي و/أو غازات تبخير كيميائية بديلة. وبعد عدد من البعثات وتبادل الخبرات مع خبراء من هندوراس وكوستاريكا بشأن استخدام التبخير الحيوي، زادت مساحة الأراضي المعالجة بهذه التكنولوجيا زيادة كبيرة وهي الآن من بين التكنولوجيايات البديلة المفضلة. وثبت أن إدخال محاصيل أخرى، مثل الأرز و/أو الذرة، في غير موسمها لإنتاج البطيخ، عملية فعالة للسيطرة على آفات التربة وخفض معدلات الجرعات من الأسمدة وغازات التبخير. وقدمت مساعدة تقنية لتعزيز إنتاجية المزارع؛ كما أجريت بحوث فيما يتعلق باستخدام الفطريات الأصلية المفيدة وتطبيق الضوابط البيولوجية. ومن إجمالي التمويل الموافق عليه والبالغ 4 845 283 دولارا أمريكيا، تم صرف مبلغ 4 548 053 دولارا أمريكيا وسيتم صرف الرصيد البالغ 297 230 دولارا أمريكيا في عامي 2013 و2014.

#### المزيد من الأنشطة المقرر الاضطلاع بها

27- تُقترح الأنشطة التالية للفترة 2013-2014 بميزانية قدرها 297 300 دولار أمريكي: شراء معدات إضافية لتعزيز إنتاج الضوابط البيولوجية، وزيادة الطاقة التخزينية للكانات الدقيقة المفيدة، والمساعدة التقنية لإنتاج الضوابط البيولوجية، وبرامج التدريب للمزارعين لدعم المزارع المتحولة إلى لتكنولوجيا الضوابط البيولوجية؛ والحفاظ على التواصل المفتوح مع الحكومة لضمان تحقيق الإزالة الكاملة لبروميد الميثيل بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2013؛ والرصد.

#### تعليقات الأمانة

28- أصدرت حكومة كوستاريكا حصة استيراد لكمية 85.0 طن من قدرات استنفاد الأوزون من بروميد الميثيل في عام 2012، وهو ما يماثل المستوى الوارد في الجدول الزمني المنقح الموافق عليه في الاجتماع التاسع والخمسين. وأكد اليونديبي أيضا أن حكومة كوستاريكا لن تصدر حصص بعد الآن للاستخدامات المراقبة من بروميد الميثيل.

29- وتم مناقشة ومعالجة مسائل متعلقة بالاستدامة طويلة الأجل للتكنولوجيايات البديلة المختلفة التي أدخلت، ومدى قبولها من جانب المزارعين. وأوضح اليونديبي أنه لن تصدر أي حصص للاستخدامات المراقبة من بروميد الميثيل (حسبما هو منصوص عليه في التشريع الحالي بشأن المواد المستنفدة للأوزون). ومن خلال هذا المشروع، قدم إلى المزارعين أدوات ومعدات مختلفة ستسمح لهم بمعالجة أي عدوى للتربة قد تنشأ في المستقبل. ويعتبر تناوب المحاصيل والمساحات المزروعة جنبا إلى جنب مع التكنولوجيايات بديلة، أي الضوابط البيولوجية وهي مواد غازات التبخير الكيميائية البديلة، بمفردها أو مع التشميس، نهجا بديلة كافية للمكافحة بدون بروميد الميثيل ومن المتوقع أيضا أن ترتفع تكلفة بروميد الميثيل عندما يتم استيراد كميات أصغر، مما يؤدي بالتالي إلى تفضيل استخدام البدائل. وعلاوة على ذلك، فإن متطلبات السوق الدولي من الأغذية المنتجة بحد أدنى من العلاج الكيميائي أو بدونه سيسهم أيضا في استدامة التكنولوجيايات.

#### توصية الأمانة

30- توصي الأمانة اللجنة التنفيذية بما يلي:

- (أ) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي السنوي لعام 2011 بشأن تنفيذ الشريحة الخامسة من مشروع الإزالة الكاملة لبروميد الميثيل المستخدم كغاز تبخير في البطيخ والزهور، والموز، ومشاتل التبغ، وأحواض البذور، باستثناء تطبيقات الحجر الصحي السابق للشحن، في كوستاريكا؛
- (ب) الإذن بأن يصرف اليونديبي مبلغ 297 300 دولار أمريكي لكوستاريكا كجزء من الشريحة الخامسة من المشروع؛
- (ج) مطالبة اليونديبي بتقديم تقرير إكمال المشروع إلى اللجنة التنفيذية بعد الانتهاء من الشريحة الخامسة من المشروع بوقت قليل.

### الجزء السابع: التقرير المرحلي لليونيب بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية

#### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: التقرير المرحلي لليونيب بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية معلومات أساسية

31- قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والستين تأجيل النظر في طلب لتجديد مشروع التعزيز المؤسسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اجتماعها السادس والستين وطلبت إلى الأمانة واليونيب، كوكالة منفذة، أن تقترح على اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والستين (المقرر 20/64) طرائق بديلة للصرف وهياكل تنظيمية وإجراءات رصد. وقدم اليونيب تقريراً إلى الاجتماع السادس والستين حيث قررت اللجنة التنفيذية في المقرر 16/66 (ك) مطالبة اليونيب والوكالات المعنية الأخرى بمواصلة تطوير طرائق بديلة مقترحة للصرف وهياكل تنظيمية وإجراءات رصد، مع الأخذ في الاعتبار تجربة الوكالات الأخرى العاملة في الميدان في البلد، لمواصلة النظر فيها من قبل اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والستين (المقرر 15/66 (ك)). وتم تأجيل طلب تجديد مشروع التعزيز المؤسسي حتى تنظر اللجنة التنفيذية في هذه المعلومات الجديدة.

32- وقدم اليونيب إلى الاجتماع الثامن والستين تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية المتعلق بمشروع التعزيز المؤسسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقدم هذا التقرير بوصفه المرفق الثاني بهذه الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/68/6/Add.1).

#### تعليقات الأمانة

- 33- لاحظت الأمانة أن تقرير اليونيب لم يقدم خيارات بديلة جديدة للصرف والرصد تختلف عن تلك التي قدمت إلى الاجتماع السادس والستين. وأوضح اليونيب أنه بعد مناقشات مع اليونديبي واليونيدو والوكالات الأخرى، فإنه خص إلى أن هذا الخيار "سيكون أفضل خيار وأكثرهم جدوى نظراً لقيود إطار اليونيب الإداري".
- 34- ولاحظت الأمانة، لدى استعراضها للتقرير المقدم، المعلومات التالية الجديدة الناتجة عن مشاورات إضافية دارت مع اليونديبي واليونيدو:

(أ) فيما يتعلق بتحويل مشروع التعزيز المؤسسي إلى وكالة أخرى، أشارت اليونيدو، وهي الوكالة الرئيسية لخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقدمة إلى الاجتماع الثامن والستين، إلى أنه "بعد التشاور مع وزارة الشؤون الإدارية، أشارت اليونيدو إلى أنها تواجه مشاكل مماثلة لتلك التي واجهها اليونيب، وبالتالي لن تستطيع اليونيدو تلبية شرط اللجنة التنفيذية لإدارة مشروع التعزيز المؤسسي"؛

(ب) أشار اليونديبي إلى أنه لا يوجد أي مشروع آخر يتعلق ببروتوكول مونتريال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن أي اشتراك لليونديبي سواء كوكالة منفذة للصندوق المتعدد الأطراف (أي اليونديبي في نيويورك) و/أو كوكالة محلية لتنفيذ المشروع (اليونديبي في بيونغ يانغ)، سيتطلب ترتيباً عملياً بين اليونديبي في نيويورك واليونديبي في بيونغ يانغ بتأييد من الحكومة؛

(ج) أشارت الأمانة كذلك إلى أنه في حين أن اليونيب يمكن أن ينظر في أي بدائل تقررها اللجنة التنفيذية، بما في ذلك تحويل مشروع التعزيز المؤسسي الخاص بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وكالة منفذة أخرى، فإن ذلك سيتطلب إجراء مشاورات أولاً والاتفاق بين اليونيب والوكالة المنفذة الأخرى، وبين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة ذات الصلة المنفذة.

35- واقتُرحت الأمانة أيضاً أن يتشاور اليونيب مع مكتبه القانوني في نيروبي بشأن طريقة التنفيذ المقترحة وتأكيد أنها تمثل لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة 1695 (2006) و1718 (2006) و1874 (2009). غير أنه في وقت الانتهاء من إعداد هذه الوثيقة، لم يكن اليونيب قادراً على اختتام مشاوراته مع الإدارة القانونية.

36- وختاماً، في حين أن مقترح اليونيب الحالي لا يختلف كثيراً عن المقترح المقدم إلى الاجتماع السادس والستين، تلاحظ الأمانة أن اليونيب قد حاول بذل أقصى جهوده لاستكشاف طرائق بديلة للصرف والهيكل التنظيمية وإجراءات الرصد لمشروع التعزيز المؤسسي. وأكد اليونيب أنه يتقيد في اقتراح نهج مختلفة اختلافاً كبيراً عن النهج التي سبق تقديمها بسبب قيوده الإدارية. ولذلك فهو يلتزم التوجيه من اللجنة التنفيذية حول كيفية المضي قدماً في ظل هذه القيود، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة العاجلة إلى تقديم المساعدة إلى البلد لمشروع التعزيز المؤسسي الخاص به. واليونيب مستعد أن ينفذ مشروع التعزيز المؤسسي بناء على الخيار المقترح، وقدم طلب تجديد مشروع التعزيز المؤسسي إلى الاجتماع الثامن والستين وفقاً لذلك.

#### توصية الأمانة

37- قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

- (أ) الإحاطة علماً بالتقرير المرحلي المقدم من اليونيب بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية المتعلق بمشروع التعزيز المؤسسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ب) النظر فيما إذا كانت الطرائق البديلة المقترحة للصرف والهيكل التنظيمية وإجراءات الرصد تستجيب للشواغل التي أعربت عنها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والستين بالنظر إلى القيود التي أعرب عنها اليونيب؛ أو
- (ج) النظر فيما إذا كانت ستحول مشروع التعزيز المؤسسي إلى وكالة منفذة أخرى لديها طرائق مقبولة بالفعل للصرف في الحالات المماثلة.

#### التوصيات

38- فيما يتعلق بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/68/6/Add.1، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تنظر في:

- (أ) فيما يتعلق بتعبئة الموارد لتحقيق منافع مشتركة للمناخ:
- (1) حث اليونيب على تقديم التقرير النهائي لهذا المشروع بحلول الاجتماع التاسع والستين، أو إعادة الأموال الموافق عليها لهذا المشروع لو لم يحرز أي تقدم في ذلك الوقت؛
- (2) الإحاطة علماً بالتقرير المؤقت بشأن تعبئة الموارد لتحقيق منافع مشتركة للمناخ الذي قدمه البنك الدولي وحث البنك الدولي على تقديم التقرير النهائي للدراسة بحلول الاجتماع التاسع والستين؛
- (ب) فيما يتعلق بتقرير التحقق في الصين: "خطة قطاع عوامل التصنيع (المرحلة الثانية): حالة إزالة رابع كلوريد الكربون في تطبيقات عوامل التصنيع - المرحلة الثانية، مطالبة البنك الدولي بأن يقدم، بالنيابة عن حكومة الصين، تقريراً عن إكمال المشروعات لخطة قطاع عوامل التصنيع - المرحلة الثانية مصحوباً بتقرير تحقق منفتح لعام 2010 للقطاع فضلاً عن إنتاج والاستهلاك رابع كلوريد الكربون، بما يتماشى مع المقرر 10/65(ط)، في موعد لا يتجاوز الاجتماع السبعين للجنة التنفيذية؛



- (ج) فيما يتعلق بتقرير التحقق في نيجيريا: "تقرير مرحلي بشأن التنفيذ النهائي (2010-2012) تقرير التحقق من الاستهلاك لعامي 2009 و2010:"
- (1) الإحاطة علما بتقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في نيجيريا لعامي 2009 و2010؛
- (2) الإحاطة علما بتقديم تقرير بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية لنيجيريا من 2010 إلى 2012؛
- (3) الموافقة على استخدام جزء من الأموال المتبقية لمنشور وإعادة الرصيد إلى الصندوق المتعدد الأطراف، كما هو مقترح في الطلب؛
- (د) فيما يتعلق بتقرير التحقق في تونس: "الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون (تقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات لعام 2010)"، الإحاطة علما بتقرير التحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات في تونس لعام 2010؛
- (هـ) فيما يتعلق بمشروع بروميد الميثيل في كوستاريكا:
- (1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي السنوي لعام 2011 بشأن تنفيذ بشأن تنفيذ الشريحة الخامسة من مشروع الإزالة الكاملة لبروميد الميثيل المستخدم كغاز تبخير في البطيخ والزهور والموز ومشاتل التبغ وأحواض بذور، باستثناء تطبيقات الحجر الصحي السابق للشحن في كوستاريكا؛
- (2) الإذن بأن يصرف اليونديبي مبلغ 297 300 دولار أمريكي لكوستاريكا كجزء من الشريحة الخامسة من المشروع؛
- (3) مطالبة اليونديبي بتقديم تقرير إكمال المشروع إلى اللجنة التنفيذية بعد الانتهاء من الشريحة الخامسة من المشروع بوقت قليل.
- (و) فيما يتعلق بالتقرير المرحلي لليونيب بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:
- (1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي المقدم من اليونيب بشأن تنفيذ المقرر 15/66 للجنة التنفيذية المتعلقة بمشروع التعزيز المؤسسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (2) النظر فيما إذا كانت الطرائق البديلة المقترحة للصرف والهياكل التنظيمية وإجراءات الرصد تستجيب للشواغل التي أعربت عنها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والستين بالنظر إلى القيود التي أعرب عنها اليونيب؛ أو
- (3) النظر فيما إذا كانت ستحول مشروع التعزيز المؤسسي إلى وكالة منفذة أخرى لديها طرائق مقبولة بالفعل للصرف في الحالات المماثلة.

-----

**Annex I**

**RESOURCE MOBILISATION FOR HCFC PHASE-OUT CO-BENEFITS STUDY**

**WORLD BANK PROGRESS REPORT TO THE 68<sup>TH</sup> MEETING  
OF THE EXECUTIVE COMMITTEE**

# **Resource Mobilisation for HCFC Phase-out Co-benefits Study World Bank Progress Report to the 68<sup>th</sup> Meeting of the Executive Committee**

**5 October 2012; rev. 2 Nov 2012**

## **A. BACKGROUND**

1. The ExCom by Decision 63/24 approved funding at the level of US\$ 180,000, plus agency support costs of US\$ 16,200, for resource mobilization activities related to the phase out of HCFCs.
2. The original proposal from the World Bank had envisaged addressing resource mobilization from two complementary approaches, harnessing market mechanisms to accelerate donor funding at the level of the replenishment and overall resources available to the Multilateral Fund, and using market mechanisms at the project level. The discussions within the Committee led to dropping the first approach related to donor's commitments, and decision 63/24 therefore requests the Bank to focus solely on the project-level approach.
3. Decision 63/24 also requested the World Bank to provide an interim report at the 66th meeting. Further to that interim report, the Committee requested "the World Bank to submit a more substantial report to the Executive Committee at its 68th meeting (Decision 66/15)".

## **B. STUDY OBJECTIVE**

4. The objective of this study is to identify and highlight ways through which energy efficiency improvements taking place simultaneously with ODS-free transition supported by the Multilateral Fund of the Montreal Protocol (MLF), thereby addressing a financing gap and possible missed opportunities in ODS phase-out projects. It will also look at strategies to maximize synergies with climate financing in general in combination with the World Bank's energy efficiency and climate mitigation portfolios in particular.
5. This will be achieved through exploring options and mechanisms and offering concrete proposals as to how a project addressing the phase out of HCFC could benefit upfront from climate change financing mechanisms for energy savings, thereby increasing the level and/or lowering the cost of financing for these projects. Activities and outputs envisaged include an analysis of the various instruments available for financing energy efficiency measures related to HCFC phase-out, including promotion of low GWP alternatives; an outline of specific investment opportunities; analysis of options for "profit sharing" as requested by the ExCom and recommendations for successful blending.

### C. APPROACH AND METHODOLOGY

6. The study will build on preliminary work undertaken in collaboration with the Carbon Finance Unit of the Bank and Treasury (see Annex), and will continue to pursue collaboration with these units and the climate policy team. The study will be undertaken through coordinating the input of these various groups, and others, with a view to harnessing the expertise that resides in the World Bank related climate financing and financial engineering. A draft final report will be submitted to the April 2013 meeting of the Executive Committee, and could be revised to take into account comments and recommendations of Committee at that time.

7. This approach is a departure from the interim report to the 66<sup>th</sup> meeting of the Executive Committee that envisaged working through a consulting firm. On further reflection it was felt that the study could more fruitfully be undertaken by relying on in-house expertise and understanding of climate finance.

8. A second departure from the original concept lies with a lesser emphasis in the study on the upfront monetization of credits from Carbon Finance / Clean Development Mechanism operation, taking into account the current weakness of the carbon markets, and the lack of visibility regarding their future, still. Instead, the paper emphasizes climate financing for energy savings more broadly. This is not to say that CDM-like market-based approaches will not be very relevant to the problem at hand however, but only that in the near term there is much uncertainty, and that whilst there is great hope in domestic carbon markets in developing countries for filling the gap, this is still some years away.

9. A related consideration is that the study aims to describing the climate finance architecture, and relies therefore on understanding and characterisation of the state of carbon markets and carbon finance in general, both of which are in a state of flux, and will likely remain so until at least 2015. Nevertheless, the approaches that will be developed are likely to apply independently of the exact configuration of climate related financing in the future. Furthermore, the team can tap on a large pool of wisdom and insights within the Bank on this subject.

10. It should be noted that an intrinsic risk to this type of study is that it might not lead to the uptake of new innovative approaches in future projects, in other words, that the study would have limited impact. Uptake (and therefore impact) will require that barriers can be broken down also between the energy and the "Montreal Protocol" sectors both in developing country clients and in Multilateral Fund agencies - something that goes beyond the scope of this study (although the study will make recommendations in this respect. Moreover, tapping into the large resources related to energy efficiency might require some flexibility on the part of the Montreal Protocol community. Again, the study is designed to address this aspect also, but can only hope to be one small element to facilitate the dialogue between sectors.

11. Taking into account the risks and considerations outlined above, it should be recognized that the study takes a fairly long-term view and seeks to outline ways forward in the midst of a still; ill-defined and changing landscape for climate financing.

#### **D. AUDIENCE AND DISSEMINATION**

12. In the broadest sense, this study can be expected to contribute to educating the Montreal Protocol community about opportunities for financing under the climate agenda, whilst conversely it aims at educating the climate mitigation community about opportunities and challenges under the Montreal Protocol and the HCFC phase out agenda. In facilitating the dialogue between the two communities, the study responds directly to the letter and the spirit of Decision XIX/6 of the Meeting of the Parties to the Montreal Protocol that links HCFC phase out with the minimization of climate impact.

13. Formally, the primary audience for this work is the Executive Committee of the Multilateral Fund that has approved funding for this work and towards the study report is addressed. Other stakeholders that can benefit from the study are the parties to the Montreal Protocol, in particular developing countries. Indirect audiences are the stakeholders involved in ODS phase out, in particular the private sector in the refrigeration and refrigeration-using sectors in Bank client countries.

14. Internally from a World Bank perspective, the study aims at, and is a means to, intensifying the dialogue between staff working on the Montreal Protocol, on climate finance, and on energy efficiency operations, and can help therefore mainstream the objectives of the Montreal Protocol in broader World Bank operations. Internal dissemination is envisaged through Brown Bag Lunch and through the Climate Financing Thematic Group.

15. The study is to be submitted for discussion at the Executive Committee of the Multilateral Fund. It will also be available for information of all countries at the Meeting of the Parties to the Montreal Protocol, and will be shared with UNEP for dissemination through the OzonAction network. Internally, a BBL can be organised, while externally, the study could be presented at a side-event of the Open-Ended Working Group, or during a "Stockholm Group" meeting on the margins of the same.

16. The issues will also be considered for presentation to a climate audience through a combination of outreach towards the UNFCCC – presentations to the Subsidiary Body for Implementation can be envisaged from the GEF and/or carbon finance perspectives, and outreach towards the GEF can inform and help shape the GEF-6 strategy for climate mitigation. Finally, the study is relevant also to the work of the Climate and Clean Air Coalition to address Short Lived Climate Pollutants, including HFCs, and will be shared with partners in that coalition.

17. The document will be available for download on the Bank's external website. Translation of an executive summary is also expected, while translation of the main text can be envisaged based on demand.

## **E. STUDY REPORT OUTLINE**

### **Executive Summary**

18. This will be prepared after the final version has been received by the Executive Committee, and would be translated into Spanish and French.

### **Background and Sector Setting**

19. This section confirms the rationale and TORs of the study and sets common language and parameters between ozone layer depletion and climate change for the purpose of the study.

20. Sector setting discusses the HCFCs scheduled for reduction under the Montreal Protocol (MP), and relationship with Kyoto Protocol and UNFCCC, including relationship with HFCs (in terms of “avoided phase in”). Key characteristics of volumes, growth, and estimated financing needs to achieve targets are described. Related potential energy savings are estimated as well.

### **Financing Instruments for Climate Change Mitigation**

21. This section is an analysis of the “landscape” of climate financing with focus on linkages with the Montreal Protocol agenda that builds on the work of the Climate Policy Initiative. This will take the form of a matrix that will indicate the amounts that are practically available, address experience with implementation, and pass judgement therefore on whether specific instruments should be pursued or not.

22. The review will take a broad definition of climate financing, and will consider other possible sources of financing such as related to green growth or cleaner production.

23. The review will provide estimates for the evolution of climate financing over a 3 - 10 year horizon, and provide pointers to the Montreal Protocol to tap into new financing instruments at country or global level.

### **Climate Change Financing for Energy Savings**

24. New equipment or industrial processes have two benefits which make them eligible to earn carbon credits: they can be more energy efficient, or the new equipment may contain low ODP/ low GHG refrigerant (taking into account also associated production processes). This section will discuss the state and possible evolution over a

3 - 10 year horizon of the carbon markets with focus on linkages with the Montreal Protocol, and implications for carbon markets as one of the instruments to speed up the phase out of HCFCs as complement to Multilateral Fund funding, as well as supporting development and implementation of recovery and destruction of used ODS “banks”.

25. The section will provide an overall assessment on extent to which carbon markets at global level and emerging domestic levels can: (i) generate real market demand for carbon credits from HCFC phase out; (ii) destruction of ODS banks; and (iii) support energy efficiency improvements with co benefits – including examining the actual financial contribution that is possible, and therefore the extent to which these can be relied upon as a financial mechanism to support these activities. The section will entail:

- Review the current status of the CDM market post 2012 including European position related to purchase of carbon credits from middle income countries and from HFC23 projects and likely implications for financing HCFC phase out activities from carbon finance;
- Review status of the voluntary carbon market, as well as emerging domestic markets in largest HCFC countries (China, India) and implications for financing HCFC phase out activities from carbon finance;
- Review trends in prices of carbon assets in different carbon markets and including discussion of likely pricing for assets associated with HCFC. Review implication of carbon prices on typical projects and what it does for IRR.
- Review existing baseline technologies and their replacement alternatives, taking into account sector prioritization, energy savings potential, and existence of low GWP alternatives;
- Review existing methodology (voluntary market and CDM) and any operational complications caused by requirements from these methodologies. Assess the need to develop new methodologies or revise existing methodologies.
- Briefly review and evaluate the experience for the sector with carbon finance, including at project level (description and lessons learnt) and for the global chillers program.

26. Typical case studies will be analysed to provide a handle on whether co-benefits from energy efficiency could help bridge the financing gaps of for HCFC phase out projects, or simply whether carbon revenues from energy efficiency might represent sufficient incentives to accelerate the phase-out of HCFC without dedicated Montreal Protocol financing.

### **Conceptual Models for Upfront Monetization**

27. This section will build on the scheme described in the original concept note (see Annex), and provide concrete proposals for the nuts and bolts of a “monetization” scheme related to a project. It will give a detailed description of how a project could be set up in practice with an upfront monetization scheme and new carbon market instruments, for a number of model scenarios. In addressing the recommendations from

the ExCom at time of approval, this will seek to include estimates of the range of transaction costs that would typically be associated with the services and financial engineering required to support and operate such a scheme.

28. The “scenarios” or project types that are envisaged include:

- Appliance replacement or manufacturing. For CDM-type support this would require the definition of a dynamic baseline to allow for growth of equipment;
- City-wide approaches that target several sources of emissions in a programmatic manner;
- The topic of chillers replacement, including whether different approaches to financing might have mitigated some of the implementation challenges faced by some of these projects at present; and
- Revisiting the issue of financing for the destruction of ODS banks, building on the existing studies and work already supported by the Multilateral Fund.

### **Options for Profit Sharing**

29. The Executive Committee requested with its approval that the study “explore possibilities of profit-sharing, including return of funds to the Multilateral Fund”. This involves legal issues related to, amongst other things, ownership of carbon credits; it is largely a legal issue of how the proceeds can be distributed, and will be reviewed under the various models explored in the previous chapter.

30. This matter is difficult to analyse in the absence of a specific concrete case. Conceptually, this would appear to be difficult since the shared “profits” would involve private sector actors, and would typically derive from energy savings and reduced CO<sub>2</sub> emissions, and not be directly linked to the ODS reduction that might be supported by the Multilateral Fund. Moreover, a known barrier to multiple-strand financing is that generally this comes with an increase in transaction cost which decreases the attraction of any such scheme for investors.

31. Nevertheless, the problem will be briefly and tentatively explored, taking into account both legal aspects and financial/economic feasibility aspects, so as to provide elements of response to the Executive Committee.

### **Investment Opportunities**

32. World Bank investments for clean energy are growing at rapid pace. World Bank Group commitments for energy efficiency have been around \$1.5 billion per year for the past five years. This section seeks to establish the possible linkages between these operations and the Montreal Protocol agenda. Ultimately, this should serve both to educate the energy community about the agenda and opportunities that lie with the Montreal Protocol, as well as educating the Montreal Protocol community about the potential scope and scale of activities that could be tapped into if incentives can be aligned and transaction costs kept to a minimum.



33. This section is both backward looking – based on analysis of lending and possible missed opportunities in the past years, as well as forward looking. It aims at identifying potential mid-term investment opportunities – in other words World Bank operations in the pipeline that could lead themselves to enhanced Montreal Protocol synergetic work.

34. The Bank pipeline review and analysis will make concrete recommendations regarding energy efficiency and “cities” investments across the Bank that would offer potential for co-financing, going forward. The extent to which the IFC portfolio can also contribute will be analysed.

35. By way of guide and example, a preliminary outline of the typology of tradition World Bank investments in energy efficiency gives a flavour for the potential for synergies. These investments typically take the form of:

- Investments through “Financial Intermediaries” that then on-lend to others. These Financial Intermediaries can be Banks, Energy Service Companies, or dedicated investment funds. They can establish credit lines or offer guarantees. This is the most common type of intervention that can support energy efficiency with building owners, small industries etc. Unfortunately there is limited information at the central level regarding the exact composition of the portfolio.
- Working directly with Electric Utilities as implementing agencies in demand side management approaches – addressing lighting or energy efficient appliances. This is for example the case of the Mexico Efficient Lighting and Appliances Project.
- More recently, supporting green procurement for municipalities, schools, hospitals – where an incentive is provided to base purchase decisions not only on least cost considerations, but also take into account life cycle considerations.
- And finally, projects still under preparation are developing approaches to provide incentives directly to manufacturers.

## **Conclusions and Recommendations**

36. The section will start by revisiting the opportunities and challenges of successful blending in light of the above, building on existing work on “Financing instruments for climate change”, but addressed more directly to the MP community. It will also take a broad view of the challenges with effecting ozone-climate synergies and would make tentative recommendations or options that stakeholders could consider in the process of shaping the various elements of the future climate financing architecture.

37. Conclusions will be informed by organizing broad discussions outside and within the Bank. As noted above, the climate change community will be engaged through a combination of the SBI, the GEF and the CCAC. Input from various units in the Bank will be sought through the climate financing thematic group when the work has advanced, but early enough to inform directions, and towards the end, to validate findings.

38. The section will highlight the key findings and recommendations and highlight “next steps” as appropriate – reminding readers of the role which broader financing for climate mitigation and energy efficiency as well as market based instruments/carbon finance can play in HCFC phase out.

## **ANNEX - RESOURCE MOBILISATION FOR HCFC PHASE-OUT CO-BENEFITS STUDY - CONCEPT SUBMITTED TO EXCOM; REVISED IN LINE WITH APPROVAL DECISION**

### **Summary**

The experience to date with developing strategies for the phase out of hydrochlorofluorocarbons (HCFCs) is that there is a need for additional funding to complement the amount traditionally provided under the Multilateral Fund of the Montreal Protocol (MLF), in particular to leverage financing for energy efficiency-related improvements. Therefore the Executive Committee of the Multilateral Fund at its 63rd meeting has approved a study to explore possibilities and mechanisms to increase leverage of climate financing, including upfront monetization of carbon credits.

The study will be submitted to the Executive Committee of the Multilateral Fund and shared with parties to the Montreal Protocol (MP). It will serve as a guide to develop projects funded by the MLF that can bank on, and therefore maximise, climate co-benefits. It will also familiarize the carbon market with the Montreal Protocol and the opportunities for generating carbon credits from the ozone depleting substances (which are not covered by Kyoto).

The study aims to generate model scenarios and provide concrete examples and "how-to" guides as to how a project addressing the phase out of HCFC could benefit upfront from the generation of future carbon credits expected from energy savings, thereby increasing the level and/or lowering the cost of financing for these projects. The study will build on preliminary work undertaken in collaboration with the Carbon Finance Unit and Treasury, and will continue to pursue collaboration with these units.

The main project output is a report to be submitted to the Executive Committee at its 69th meeting in April 2013 for further dissemination to Parties to the Montreal Protocol. The expected impact on operations is to provide developing countries with concrete options for maximising climate co-benefits from operations aimed at phasing out HCFCs.

### **Introduction**

The decision of the Parties to the Montreal Protocol to accelerate HCFC phase-out in 2007 held much promise for the environment; not only in terms of moving an impressive record of ozone protection measures to an earlier completion but also by recognizing the relationship of these measures to the climate. Part of Decision XIX/6 also assured countries operating under Article 5 that full incremental costs for accelerated HCFC phase-out would be covered. It is only now, four years later, as Article 5 countries are submitting their HCFC Phase-out Management Plans under the Multilateral Fund (MLF) and the Executive Committee's HCFC policies evolve, that the actual funding requirements are better understood.

One of the most prominent aspects of Article 5 country consumption of HCFC is the rate of growth in a relatively short period. This rate of growth is directly related to economic development in emerging economies which are rapidly building a consumer-base. Another critical aspect directly related to HCFC is the pattern of growth with China representing over 60% of Article 5 consumption and 90% of its production.

These trends may impact the level of MLF funding available as a whole for meeting incremental costs over a number of replenishment periods. This is further affected by a present mismatch between available funding and the Montreal Protocol reduction schedule on the one hand and the realities on the ground where a changeover to HCFC alternatives will in some cases lead to an unavoidable technology upgrade (linked to energy efficiency) or where HCFC phase-out can only be done on a sector basis, on the other hand. There is a risk therefore that opportunities for energy efficiency related improvements will be missed because of lack of funding. As a consequence, there is ongoing discussion in the MP community on possibilities and options for leveraging additional support to the MLF – if it becomes necessary for ensuring that countries can first and foremost meet their MP obligations and to assist countries that wish to include climate co-benefit considerations into their HCFC phase-out programs.

### **Bridging the Financing Gap**

There are two broad steps that could be pursued to leverage additional funding to complement the amount traditionally provided under the MLF. The first step is to circumspectly review and increase current donor commitment/replenishment estimates. The second step is to utilize market and other mechanisms to raise funding as required for project implementation. These two steps are not mutually exclusive. The World Bank had proposed to develop approaches addressing both: upfront monetization of future donor commitments similar to what was done under the Internal Finance Facility for Immunization (IFFIm); and project level activities including upfront monetization of carbon credits.

The ExCom by Decision 63/24 approved funding at the level of US\$ 180,000, plus agency support costs of US\$ 16,200, for resource mobilization activities related to the phase out of HCFCs. The discussions within the Committee led to dropping the first approach related to donor's commitments, and decision 63/24 therefore requests the Bank to focus solely on the project-level approach. Therefore the remainder of this note will focus on that aspect. Nevertheless it remains a possibility that the option to frontload future donor commitments can be explored at a later stage in time for future replenishments of the MLF.

### **Facilitating financing of HCFC co-benefits**

MP projects that aim to reduce Ozone Depleting Substances, in particular those dealing with refrigeration applications, will also generate energy saving benefits, given the very nature of replacing old CFC and HCFC cooling units with more modern and efficient technology. If these projects are also registered under one of the various Carbon

Finance mechanisms, then the energy savings could be turned into Carbon Assets. The problem is that whilst the Carbon market can provide a greater return on investment, it does not help address the upfront investment costs and address the financing barrier at the time a project is put together. Monetizing future carbon assets to finance the costs of climate-ozone benefits would seek to achieve that. Preliminary estimates show that cumulative CO<sub>2</sub> reductions generated by MP projects from years 2010 to 2040 will be about 19 million t/CO<sub>2</sub> from energy efficiency and 11,000 million t/CO<sub>2</sub> from energy substitution<sup>1</sup>. As an illustration of the potential (nominal) value of the carbon assets, assuming Certified Emission Reduction (CER) prices held constant at \$10 per t/CO<sub>2</sub>, the carbon assets<sup>2</sup> would be worth \$190Million from efficiency, and \$110 billion from substitution. Monetizing these assets would require discounting of the nominal value, but would nonetheless appear significant.

Once verified, carbon assets become entitlements to the project entity, and are redeemable in the future. Various mechanisms exist today to monetize these assets, such as primary market carbon funds and secondary market exchanges. However, these mechanisms do not directly address the need for increased project finance capital at an early stage of the project.

Carbon assets redeemable in the future could be used by the project entity to increase the financing available at an early stage of the project. It may be possible to advance financing (e.g.: commercial loans, bonds) against these future carbon assets to fund projects before the assets are generated, using the future stream of carbon revenues to repay the financing, over time.

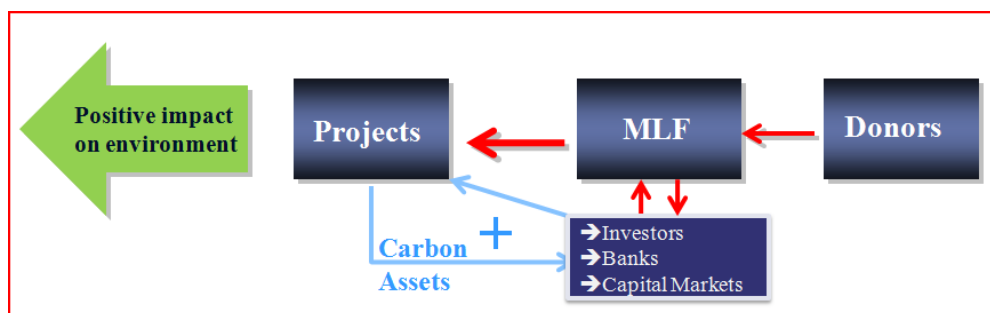
Furthermore, it may be possible to use carbon assets to enhance the creditworthiness of projects, which would enable financial entities (banks, investors or multilaterals) to improve the terms of financing (such as increased financing amounts, decreased cost of financing, increased loan maturity, etc.). As a credit enhancing instrument, carbon assets would be transferred or posted as collateral to the benefit of financiers, to reduce the potential loss in case of a default by the borrowing project entity.

---

<sup>1</sup> These figures will be reviewed.

<sup>2</sup> These figures only for indicative purposes, and not valid as of October 2012

Figure : Financing HCFC Phase Out Co-Benefits



The above cannot be considered without looking at what sources of funding could be available broadly. There are a number of sources for grant financing and concessional or commercial lending as well that should be sought to complement MLF funding particularly where MP projects intersect with the climate agenda, in order to maximize ozone and climate benefits. These include the Global Environment Facility, bilateral, the Climate Investment Funds including the Clean Technology Fund, IBRD/IDA lending and the Green Climate Fund in the making, or even instruments such as green bonds.

However, while these sources of finance can in principle be pulled together<sup>3</sup>, in practice there are considerable barriers in doing so. These barriers that stem from different project cycles and information requirement include: (i) timing issues; (ii) transaction costs in general; (iii) and multiple decision makers in various sectors, at the country, agency, and funder level, with different short-term priorities.

Finally, a broad financing package should also take into account incentives to ensure that the potential climate change mitigation benefits from HCFC phase out are not diluted because of high GWP alternatives. In some limited instances, HCFC phase-out is leading to HFC phase-in where there are no other cost effective and available alternatives. The study would explore ways to leverage financing to effect a transition that would promote low GWP alternatives altogether.

### Crosscutting elements

When approving funding for this work, the Executive Committee in its decision highlighted a number of elements which are key principles that will be taken into account in pursuing all three avenues outlined above:

#### (i) *Additionality of the projects proposed*

In this context, “additionality” is understood as assurance that the set of activities that is promoted will bring environmental benefits beyond the baseline of Multilateral Fund supported interventions, and would not happen without additional push.

<sup>3</sup> See “Beyond the Sum of its Part Blending Financial Instruments to Support Low-Carbon Development”, Hosier et al, 2010, The World Bank

*(ii) Transparency and good governance, as well as covering the cash flow*

Transparency and good governance are key principles that underlie all World Bank operations and as such will be reflected in the Study as appropriate.

*(iii) Assurance that these projects would avoid perverse incentives for countries*

“Perverse incentives” in this context is understood at its most basic as a scheme that would be set up in such a way that the main beneficiary could have an incentive – monetary or otherwise – that would not be aligned with maximizing environmental benefits. To the extent that such perverse incentives can be difficult to uncover, the Study will proactively envisage possible misalignment of incentives.

*(iv) Exploring possibilities of profit-sharing, including return of funds to the Multilateral Fund*

This will be explored in the development of the Study, taking into account both legal aspects and financial/economic feasibility aspects.

*(v) Ensuring sustainability of the projects proposed*

This is fully in line with operational principles of the World Bank which would apply, and as such will be reflected in the Study as appropriate. In principle, the financial schemes considered that would involve the Bank’s Treasury would have to be intrinsically sustainable as that operation would transfer some of the medium to long term risks and uncertainty from the Project Entity to the Bank.

*(vi) Avoidance of duplication of similar projects*

In principle, priority efforts will be directed to developing different product lines or addressing different sectors or regions rather than duplicating similar projects.

*(vii) Information on transaction costs.*

This point relates to point number (ii) on transparency. The Study will provide information on any fees for financial services that would be levied by the World Bank or by commercial enterprises as appropriate.

## **Outputs**

- (i) A detailed description of a scheme to monetize upfront Carbon Credits so as to address the barrier to initial capital investments costs;
- (ii) An analysis of options for “profit sharing”, including the feasibility of return of funds to the MLF;
- (iii) An analysis of the various concessional and commercial instruments available within the next five years for financing of energy efficiency measure related to HCFC phase-out, as well as an outline of approaches to promote low GWP alternatives;
- (iv) A description of specific mid-term investment opportunities, to the extent possible;

- (v) An analysis and recommendations to effect successful blending, including stakeholders and decision makers to involve and timing.

## **Appendix - Using Carbon Assets to enhance investments in Montreal Protocol Projects**

This appendix explores the possibility of using future Carbon Assets, which are being generated by Montreal Protocol (MP) projects, to increase the level and/or lower the cost of financing for these projects. MP Projects that aim to reduce ODS in refrigeration applications will also generate energy saving benefits, given the very nature of replacing old CFC and HCFC cooling units with more modern and efficient technology. If these projects are also registered under one of the various Carbon Finance mechanisms, then the energy savings could be turned into Carbon Assets.

Monetization of future Carbons Assets would offer two main benefits. From an environmental perspective, it would accelerate the implementation of HCFC and CFC reducing projects. From a financial stance, providing more capital and/or lowering its cost at the onset of the project would improve their financial viability and enable quicker ramp up of ODS reducing projects.

### *Carbon Assets as a credit enhancement tool for lending*

Carbon Assets generated by MP projects could potentially be used as collateral against lending<sup>4</sup>. For most sponsors, the collateral would be used to reduce the risk profile of the borrower, and would then enable the lender to decrease the cost of funding for these collateralized operations. Alternatively, for borrowers facing limitations with credit exposure headroom, the credit enhancing effect of the collateral could be used to increase the exposure limits, releasing additional funding sources. This proposal could utilize a range of carbon assets, such as CERs and VERs.

MP projects generating energy efficiency gains would need to register under the CDM or JI schemes. After registration, carbon assets would be transferred by means of an Emissions Reduction Purchase Agreement ( ERPA) or other arrangement, into the custody of a third party, which could use these assets as collateral to extend a loan to the country/project originating the assets, at the project construction phase. The collateral could be held on the balance sheets of the lender or in a separate facility that could be set up as a debt service facility with irrevocable payment instructions to pay off pre-determined debts.

The introduction of carbon assets to the MLF financial structure will induce the management of additional risks. Determining which parties bear what risks, and how these risks can be mitigated will become crucial elements of this proposal.

---

<sup>4</sup> The lending could be done by multilateral agencies, banks or other financial institutions.

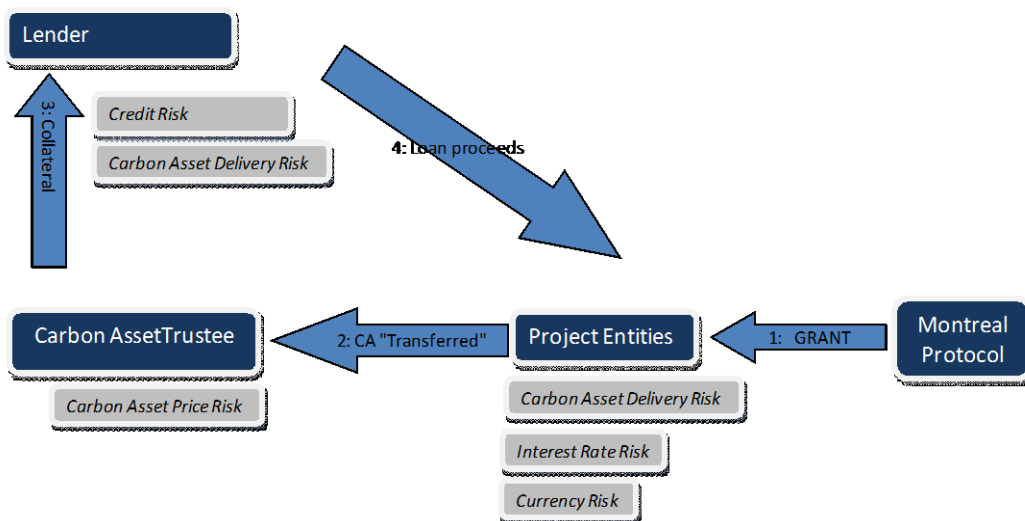


Project Company: it would keep delivery risk, the risk of generating fewer carbon assets than expected.

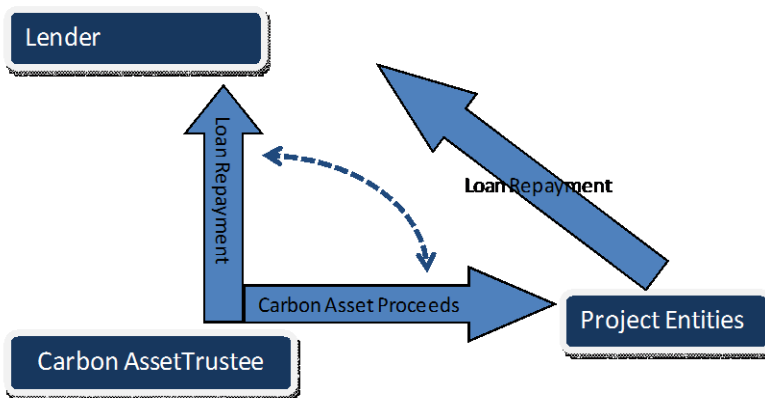
Carbon Credit Trustee: it would take carbon asset price risk if an ERPA is signed. Otherwise, it would stay with the Project Entity.

Lender: it would take the Borrower's Credit Risk in case of default by the project companies, though this risk would be reduced by the collateral. The Lender would also take Carbon Asset Delivery Risk indirectly, as the quality of the collateral is linked to the ability of the project company to deliver as planned. Of all risks, Delivery Risk remains the most difficult one to mitigate or transfer.

**Figure 1. Project's Process Flow**



**Figure 2. Illustration of flows as carbon assets are verified**



As the Carbon Assets are verified, they can be sold at spot market prices or settled through the ERPA at the pre-agreed price. Depending on the arrangements, the proceeds can be paid back to the lender as debt service, or to the project entity. The host government could stand as a guarantor and / or consolidator.

To enhance the collateralized lending concept, guarantee mechanisms could be used to mitigate certain risks. For instance, it may be possible to strip out the credit risk and delivery risk components out of the Carbon Assets, using new or existing mechanisms (IFC's Carbon Delivery Guarantee Mechanism is one such illustration), thereby enhancing the monetization potential of the Assets<sup>5</sup>.

---

<sup>5</sup> See IFC Carbon Finance information page: <http://ifcnet.ifc.org/intranet/carbonfinance.nsf/>.

## Annex II

### PROGRESS REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF THE EXECUTIVE COMMITTEE DECISION 66/15 ON THE INSTITUTIONAL STRENGTHENING PROJECT OF DPR KOREA 22 October 2012

#### Background

The 64th meeting of Executive Committee (25-29 July 2011) discussed the submission of DPR Korea's Institutional Strengthening project (ISP) renewal. In the margins of that meeting, UNEP met with the Committee member that expressed interest in this topic to provide additional clarifications. During that informal side meeting, the member raised the following specific issues:

- The salary level of the Ozone Officer and the modalities of salary payment under the ISP: It was noted that the cost of the salary is high and not in line with local salaries and the payment to the Ozone Officer through the Government needs more transparency. As an alternative, it was suggested whether it was possible for UNDP Pyongyang to pay the Ozone Officer with a reduced salary level.
- The UNEP delegation was provided with a document that had details about UNDP's new Internal Control Framework for implementation of projects in DPR Korea. UNEP was asked to explore to which extent the ISP project could be implemented in light of such a framework.
- Possibility for the Ozone Officer to be located in UNDP's Pyongyang office.

In the deliberations at the 64th meeting of Executive Committee, "*concern was expressed about the lack of transparency and difficulties in monitoring the exact use of any institutional strengthening funding in the Democratic People's Republic of Korea*" (UNEP/OzL.Pro/ExCom/64/53, para 86). The Committee then took the following decision:

*"The Executive Committee decided:*

- (a) To defer consideration of the request for phase VI of the institutional strengthening project for the Democratic People's Republic of Korea to its 66th meeting; and*
- (b) To request the Secretariat and UNEP, as implementing agency, to propose alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures to the Executive Committee by its 66th meeting"*

**(Decision 64/20)**

Following that decision and the informal discussions, UNEP's Compliance Assistance Programme (CAP) informed DPR Korea's National Coordinating Committee for Environment (NCCE) about the Executive Committee Decision 64/20, and sent a formal letter to the UNDP Representative in Pyongyang through the Director of UNEP's Regional Office for Asia and the Pacific (ROAP) to initiate the consultation. It was later agreed that the consultation would be conducted in Pyongyang during a joint UNIDO/UNEP mission for the country's HPMP preparation from 28 November to 1 December 2011.

UNEP prepared a draft report based on the consultations with DPR Korea and UNDP in Pyongyang and circulated it to the Multilateral Fund Secretariat for review and comment. UNEP also kept relevant Executive Committee delegations informed of these consultations. Based on the comments received, UNEP finalized the report and submitted it to the 66<sup>th</sup> meeting of the Executive Committee for consideration.

The Executive Committee reviewed the progress report, and a number of members applauded the work done to improve transparency and suggested that, as a next step, UNEP should provide additional

information to increase transparency even further, consult with other implementing agencies that might have suggestions, and resubmit the report. Accordingly, The Executive Committee decided:

*“(k) With regard to Democratic People's Republic of Korea:*

*(i) To take note of the report submitted by UNEP on the implementation of Executive Committee decision 64/20 on the institutional strengthening project for the Democratic People's Republic of Korea; and*

*(ii) To request UNEP and other interested implementing agencies to further develop proposed alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures, taking into account the experience of other agencies working on the ground in the country, for consideration by the Executive Committee at its 68th meeting.”*

**(Decision 66/15)**

As a follow up, UNEP discussed the matter with NCCE, DPR Korea in the margin of the joint network meeting of the Joint South Asia and South-East Asia Regional Network Meeting in Bhutan during 15-19 May 2012. UNEP then consulted UNDP and UNIDO, the only other implementing agencies that have ongoing programmes in DPR Korea, for their views and advice in further developing alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures. UNEP updated the present report with the results of those additional consultations, for the consideration of the 68<sup>th</sup> meeting of the Executive Committee.

The following three parts describe (a) the current implementation modality of the ISP in DPR Korea, (b) the consultation process in Pyongyang and Bhutan, and (c) the proposed alternative methods for disbursement, organizational structure and monitoring procedures as requested by Executive Committee Decisions 64/20 and 66/15.

#### **A. Current methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures for the implementation of the ISP**

##### Disbursement

Under the current financial system, UNEP has been transferring the approved funds under the ISP to DPR Korea through Small Scale Fund Agreements (SSFAs). Following the signature of an SSFA between DPR Korea and UNEP with the agreed work plan, the first payment is made as a cash advance to support the NOU to conduct the agreed planned activities. Upon receipt of a satisfactory interim progress report and financial reports and confirming that 80% of first payment has been spent, UNEP proceeds with making the second payment. UNEP uses this same modality for all ISPs for which UNEP is the responsible Multilateral Fund Implementing Agency.

The cash advance and the later reimbursement will be diverted to the National Ozone Unit, NCCE through UNDP Pyongyang in local currency.

##### Organizational structure

The National Ozone Unit (NOU) of DPR Korea was established in December 1996 as part of the Institutional Strengthening project funded by the Multilateral Fund under the authority of the NCCE.

NCCE is coordinating all the policies and compliance activities for environmental protection with regard to the cooperation with International Organizations in the field of environment including the implementation of the Montreal Protocol.

NCCE is chaired by the Vice-Minister in charge of international organizations in the Ministry of Foreign Affairs, vice-chaired by the Vice-Minister of the Ministry of Land and Environment Protection and composed of the representatives from relevant line Ministries and Organizations such as State Planning Commission, State Commission of Science and Technology, Ministry of Chemical Industry, Nature Conservation Union, etc.

The NOU, being supported by project officers and coordinators who oversee the activities relating to the Montreal Protocol, coordinates the daily implementation of the Montreal Protocol, prepares and supervises the implementation of the Multilateral Fund projects including RMP and NPP, and fulfils reporting requirement to the Ozone Secretariat and the Multilateral Fund. All staff working in the NOU are appointed by their respective organs and approved by NCCE.

#### Monitoring procedures

As specified in the SSFA, the NOU needs to submit regular progress reports on the implementation of the agreed work plan, as well as interim and final financial reports, for UNEP's review. The NOU also provides UNEP with copies of final information and outreach products such as newsletters, posters, etc. that were produced under the ISP. UNEP maintains regular contact with the NOU through UNDP Pyongyang for any queries and/or clarifications. Furthermore, from time to time UNEP, in most cases jointly with UNIDO undertakes supervision and inspection missions to visit Pyongyang, in combination with the implementation of other approved activities under the Multilateral Fund. UNEP has also participated in some major awareness activities organized by the NOU under the ISP, such as celebrations of the International Day for the Preservation of the Ozone Layer (Ozone Day) in Pyongyang.

### **B. Consultation process in Pyongyang and Bhutan**

#### Meeting with NCCE/NOU

UNEP and the DPR Korea NCCE jointly reviewed the Decision 64/20 in Pyongyang from 28 November to 1 December 2011, and identified possible alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures that the Government could consider. During the further consultations between UNEP and the NCCE representative at the Network meeting in Bhutan, the following issues were highlighted:

#### *General issues*

- The NCCE first raised concerns about the impact of the delayed approval of the ISP for the country's compliance with Montreal Protocol obligations, and NCCE requested UNEP to convey a similar message that was recorded in the final report of the Joint Meeting of the South Asia-South East Asia Regional Network of ODS Officers in Pokhara during 17-19 October 2011, i.e. "Network countries felt that the IS funding is essential for successful implementation of the Montreal Protocol and Executive Committee should be informed of countries concerns of difficulties that may face if any disruption or delay in funding of IS projects".
- The NCCE further stated that it would fully cooperate with UNEP and the Multilateral Fund Secretariat to explore any possible alternatives as requested by the Executive Committee, even though it was not convinced that it should be singled out for such a treatment.
- The possibility of transferring DPR Korea's ISP to another Implementing Agency was discussed. Although the NOU prefers that UNEP continues implementing the ISP considering its long-term cooperation with UNEP for more than 20 years, and national stakeholders' familiarity with UNEP's reporting requirements and procedures, the NCCE is open to work with any other Implementing Agency if the Executive Committee so decides.

- The NCCE requested UNEP to convey to the Executive Committee the message that the continuous deferral of the ISP renewal for DPR Korea is negatively affecting the normal operation of the NOU, including the preparation of the country's HCFC Phase out Management Plan (HPMP).
- For the proposed alternative methods of disbursement, organizational structure and monitoring procedures, following carefully review of each of all the earlier proposals to the 66<sup>th</sup> meeting of Executive Committee, it is jointly concluded by NCCE and UNEP that the proposed options to the 66<sup>th</sup> meeting of Executive Committee would be the best and viable ones in consideration of the constraints of UNEP's administrative framework.
- There are three full-time Ozone Officers among the staff of NOU that have been paid under the IS project directly. If Executive Committee is not in a position to approve the IS project, NCCE would have to convert them to work on the Montreal Protocol matter on a half-time basis, therefore, it can be justified for the Government to pay their salary. The similar arrangement will also be made for the other NOU staff. The NCCE has done its best to keep the NOU operating, but it may still affect the smooth implementation of the Montreal Protocol as well as the HPMP if approved.

#### *Disbursement*

- The option to stop advance payments under the current system was discussed. This means that following the signing of the SSFA, the NOU would need to organize the planned activities by using funding from other internal Government resources outside of the Multilateral Fund support, and upon the submission of the progress report, the financial report and the receipts UNEP would reimburse the cost accordingly through UNDP Pyongyang. The NCCE expressed concern about that without advance payments under the ISP, the planned activities may not be organized as originally planned, as they will depend on the availability of the funding in the other resources, which might most likely delay the project implementation. The NCCE advised it would be more efficient to continue the current advance payment system, but instead strengthen the management and monitoring on the use of the advance payments.

#### *Organizational structure*

- Concerning staff recruitment in the NOU, the NCCE was flexible for local people to be contracted by a UN organization following the established procedures of UNDP, and to make payments to those staff directly.

#### *Monitoring procedures*

- Regarding the monitoring of the activities under the ISP, the NCCE agreed to coordinate with UNEP more closely, to enable UNEP staffs who are visiting DPR Korea for other activities to participate in these activities. The NOU further agreed to provide UNEP with a separate report for each event they organized under the ISP within two weeks of completing the activity.

#### Meeting with UNDP, Pyongyang Office

UNEP has engaged in discussions with the UNDP DPRK Country Office ("UNDP Pyongyang"), in the latter's capacity as a common office serving the entire UN system. It is important to draw the distinction between the role of that Country Office, with its broader support role for UN operations in DPRK, and that of UNDP as an Implementing Agency of the Multilateral Fund. UNEP limited its discussion with UNDP Pyongyang with issues related to the Country Office role.

UNDP Pyongyang has been extremely cooperative, and further showed its support to the work UNEP is carrying out in DPRK under the Multilateral Fund and expressed its readiness to further extend its support, if the working environment permits.

UNDP in DPRK has a special Internal Control Framework and signed a Memorandum of Understanding (MoU) with the DPR Korea Government, specifying those special operating arrangements under finances, banking, human resources, procurement and reporting.

UNDP is directly implementing its projects under the Direct Implementation Modality (DIM). For an example, no advance payments are allowed under DIM, and UNDP should implement all the activities and make payments directly to the vendors for the goods and services and pay in local currency to their local bank accounts of the vendors. UNDP national personnel should be hired under UNDP contracts and are considered UNDP staff. The procurement of goods and services follow the same strict regime and controls, UNDP verify each requisition for goods and services against the lists of Items Prohibited for Export to and Import from DPRK pursuant to UN Security Council Resolutions (UNSCR) 1695 (2006), 1718 (2006) and 1874 (2009) including checking the items against the category “double use items” and accordingly UNDP requests vendors to provide export licenses for goods containing at least 10% of United States- or Japanese-made components or technology.

As the Implementing Agency responsible for DPRK’s IS project, UNEP could engage UNDP Pyongyang to execute the project under UNDP DIM. For the purposes of the Multilateral Fund UNEP would remain the responsible Agency, however the project will be completely managed under UNDP rules and regulations, and the complete budget should be transferred to UNDP Pyongyang to execute the project and not only part of it, this includes managing the staff and resources, activities and payments. UNDP Pyongyang for that will charge its fixed General Administration fee of 7% as well as the Implementation Support Services for DIM projects, which should be added to the total budget of the project.

UNEP is open to any alternatives decided by the Executive Committee, including transfer of DPR Korea’s ISP to another Implementing Agency. Any such arrangement would require prior consultations and agreement between UNEP and the other Implementing Agency, and between the DPR Korea government and the related Implementing Agencies. However, UNEP also recognized that the country’s preference of continuing with UNEP should be respected. In addition, if the ISP is to be transferred, the financial implications to the Multilateral Fund due to the charging structure for programme support cost (PSC) for the ISP, also needs to be considered (note: as per Decision 26/41(d) UNEP receives 0% PSC for ISPs it implements).

UNEP noted that as per the salary level determined by International Civil Service Commission (ICSC), the current salary level of the NOU staff under the ISP is considered reasonable. Currently, the proposed salary level for the 3 staff of the NOU is about USD 520/month per person on average. For comparison, the salary level of local professional working on other projects for UNDP is about USD 900-1,000/month as per the established salary level by ICSC. If UNEP needs to hire the local staff directly, as per UNDP’s procedure the salary level for the NOU staff would need to be increased.

For the physical location of the NOU staff, UNDP Pyongyang informed UNEP that it currently has space constraints and in fact one of its project offices is located outside of UNDP compound in Pyongyang. Therefore, to house the 3 staff of NOU in UNDP Pyongyang’s office would be difficult. Also it recognized that due to the nature of the work of NOU, it might not be efficient for NOU to be located in UNDP compound.

UNDP Pyongyang also advised UNEP to contact other agencies which are operating in DPR Korea to understand their execution modalities. UNEP did so and later the United Nations Children’s Fund

(UNICEF) confirmed that “UNICEF has a full fledged office here in Pyongyang, DPR Korea and manages its activities like any other country office does.”

#### UNEP’s consultation with UNDP and UNIDO

Following Executive Decision 66/15 as well as the consultation with NCCE representative in the margins of the Bhutan Regional Network meeting, UNEP contacted both UNDP and UNIDO that have on-going programmes in DPR Korea to seek their advice about how to manage the implementation of DPR Korea’s ISP in light of the specific consideration of the Executive Committee on the fund disbursement, organizational structures and monitoring procedures. Further, in recognition that due to UNEP’s constraints and administrative structure, it would be practically difficult for UNEP and DPR Korea to find any viable alternative methods within UNEP that would satisfy the Executive Committee’s expectations, UNEP also proposed to introduce to both UNDP and UNIDO the possibility that one of their agencies could better serve DPR Korea for its ISP needs.

Both UNDP and UNIDO provided the following responses to UNEP’s request for advice:

- **UNDP:** Although it has a country office in Pyongyang, UNDP has no Montreal Protocol-related portfolio in DPR Korea therefore with only one small ISP project the quality of implementation would be impacted negatively unless they would be able to strengthen the local capacity at the country office level. However, this would be difficult due to the limited level of fees available in one single project. In conclusion, UNDP recommends that an Implementing Agency with more than one project should be selected to implement the ISP. The operational arrangements in UNDP involve the coordination of the entire Montreal Protocol programme by UNDP’s Montreal Protocol Unit in New York (MPU) with all country offices through delegated authority from the Administrator of UNDP and the head of the Bureau. It is therefore not possible to transfer the IS project to UNDP CO without discussion and a workable arrangement between UNDP MPU and UNDP DPRK. Having consulted with the head of UNDP MPU, additional discussions would be needed between UNDP/MPU and UNDP DPRK regarding capacities and cost recovery as well as UNDP MPU coordination role, before any decision could be reached regarding whether the project can be transferred.
- **UNIDO:** Following consultations with its Administration Department, UNIDO informed that it faces similar problems as that experienced by UNEP, therefore UNIDO would not be able to accommodate the requirement of the Executive Committee for the management of the ISP.

For the proposed alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures, both UNDP and UNIDO reviewed reports; however, they acknowledged that it would be difficult for them to offer any advice due to the different administration and management systems.

#### UNEP’s internal consultations

UNEP consulted UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) that is providing administrative service to UNEP ROAP to determine whether it would be administratively possible for UNEP to directly contract the local staff working for DPR Korea’s NOU. ESCAP advised that it would not be able to contract the Ozone Officer without daily supervision in Pyongyang. Therefore, UNEP would not be a position to recruit the local staff.

UNEP is also in consultation with its legal office in Nairobi on the implementation modality taking into account the UNSCR 1695 (2006), 1718 (2006) and 1874 (2009).



### **C. Proposed alternative methods of disbursement, organizational structures and monitoring procedures**

#### ***Fund disbursement approach under the ISP***

All activities under the ISP would be undertaken locally, such as public awareness events, UNEP and NCCE would sign a financial agreement (SSFA) to clearly define all activities and the respective costs. UNEP, as per the financial agreement, would make advance payments in the local currency (Korean Won) through UNDP Pyongyang after a detailed workplan for the year has been submitted listing the activities that will be conducted. However, the advance payment would not be spent for any of these activities unless the NOU submits a separate further detailed Terms of Reference (TOR) for each of the planned activities at least one month before the activity, for endorsement by UNEP. It was also agreed that within two weeks following the completion of the activity, the NOU would submit to UNEP a detailed report of the activity undertaken against the endorsed TOR with expenditure reports as well as original receipts for UNEP's review and monitoring. For any activities that are organized without UNEP's pre-endorsement, UNEP would not agree to cover the cost under the ISP.

#### ***Organization structure***

The NOU staff would be recruited by the Government, and would be physically based in NOU office located at the Environment and Development Centre. UNEP, UNIDO and their consultants could easily visit the NOU office during their missions, and the NOU staff would be invited to the meetings of the Regional Networks of Ozone Officers as well as other relevant meetings concerning the implementation of the Montreal Protocol.

#### ***Monitoring procedures***

As agreed with NCCE, in addition to the semi-annual progress report that is required for any country as per UNEP procedures, the NOU of DPR Korea would conduct each planned activity as per pre-endorsed TOR following the above-mentioned procedure and submit the activity report within two weeks after completion of the activity. In addition, UNEP would coordinate with the NOU on the timing of the organization of any activity to maximize UNEP staff's physical participation in ISP activities. UNEP is responsible for implementing other projects with DPR Korea beyond those of the Multilateral Fund, therefore frequent visits of other UNEP ROAP staff (i.e. they do not work in UNEP's Compliance Assistance Programme) to Pyongyang will also be utilized for such monitoring. UNEP CAP will also try its best to organize visits to the NOU twice a year for coordination, advice and review of ongoing ODS phaseout activities implemented by UNEP in DPR Korea.

The NCCE would like to invite UNEP to major events and activities under IS project and also agrees that UNEP will have unhindered access to project sites, as necessary for the implementation, monitoring and oversight of the UNEP-implemented projects.